

المستخلص

سمير خلف بندر. التحول نحو اقتصاد السوق – دراسة في الانعكاسات الاقتصادية لبلدان نامية مختارة.(رسالة ماجستير). –الجامعة المستنصرية : كلية الادارة والاقتصاد : قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٩ .

تهدف الدراسة الى تقصي مدى مصداقية الفرضية المتبناة ومن ثم الوقوف على المزايا السلبية والايجابية في الانموذجات التي تم دراستها عن طريق دراسة مديات التباين في منهجيات التحول نحو اقتصاد السوق،ومديات التباين في الانعكاسات الاقتصادية لمنهجيات التحول على الاستنتاجات (conclusions):

على الرغم من ارتباط أنتخاب الآلية الاقتصادية الذي ميز النظامين الرئيسيين في بلدان الشمال .إذ بلدان السوق الأقدم تاريخيا والتي مرت آلياتها الاقتصادية بتغيرات نتيجة جدلية ترابط علاقات اقتصادها والذي افرز مدارسها التحليلية المختلفة،ألا أن التغير الأهم في تلك البلدان أخذ وضوحا أكثر بعد قيام الأنموذج النقيض الذي تميز بعد الحرب العالمية الثانية في بلدان اللاسوق التي انتهجت آلية التخطيط المركزي،ألا أن كلا النظامين اللذين عدا كأنموذجين أساسيين امتدت آليات الإصلاح في كلاهما إلى استخدام بعض آليات الأنموذج النقيض والمبني على أساس من التحليل الاقتصادي الاجتماعي السياسي لكلاً منهما .

أن موجة التغيير التي شملت بلدان التخطيط المركزي تعد نقطة تحول هام في اتجاه الدفع نحو التغيير في معظم البلدان التي لم تباشر عمليات التكيف في آلياتها الاقتصادية، خصوصا وأن العولمة صارت حقيقة مؤثرة في ح من خلال متابعة حركة المؤشرات الرئيسة (التضخم،البطالة،التضخم ألكوددي) نجد أن الاقتصاد المكسيكي مر بمرحلتين،المرحلة الأولى تمتد من العام ١٩٨٢ إلى العام ١٩٩٩ ،إذ كان متوسط معدل كل مؤشر منها هو (٧١%) للتضخم و(٨%) للبطالة و(٧٩) لمؤشر التضخم ألكوددي، بينما كان متوسط معدل تلك المؤشرات للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) هو (٦%) للتضخم و(٦%) للبطالة و(١٢) للتضخم ألكوددي،ويمكن إرجاع هاتين المرحلتين إلى عدم تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي وبشكل أساس في تحرير سوق رأس المال وضيق السوق الخارجية للاقتصاد المكسيكي، إذ إن قوانين تقييد الملكية الخارجية في سوق رأس المال والإبقاء على سياسة سعر الصرف الثابت لحد العام ١٩٩٤ ،قد أعاد تكرار الأزمة المالية،ألا أن الخطوات التي اتخذت حينها في تلك السياستين والانضمام إلى منظمة التجارة الحرة لامريكا الشمالية (النافتا) وبداية تطبيقها قد أدى إلى تحسن الاتجاه العام لهذه المؤشرات الأساسية وبقية المؤشرات منذ العام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ .

أن متوسط معدلات المؤشرات المذكورة للمدة (١٩٨٢-١٩٩٩) كانت تعبر عن كلف على الاقتصاد المكسيكي من حيث الانعكاسات على بقية المؤشرات ، اذ التأثير السلبي للتضخم على انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية من جانب والذي ينعكس بدوره على خفض القدرة التنافسية للاقتصاد،خصوصا وهو اقتصاد غير مكتمل دورة الإنتاج مما يرفع من نسبة التضخم المحلي مدفوعا بانخفاض سعر صرف العملة الذي يرفع من كلف الإنتاج المخصص لداخل ام لخارج الاقتصاد،وهذا مايعكسه الاتجاه السلبي للميزان التجاري بعد العام ١٩٨٢ ، إذ انعكست سياسات التثبيت في بدايتها على تحقيق فائض في الميزان التجاري أستمر ستة أعوام باتجاه تنازلي،حتى ركة رأس المال المؤشرات المختارة

عام ١٩٨٨ ان سجل عجزا قدره (٢٠٥-) بليون دولار ثم اتجه إلى تحقيق عجز متصاعد لحد العام ١٩٩٤ إذ سجل عجزا قدره (٢٠٧-) بلي نموذج (محسن خان ونايت) بالذات ،اذ يقدم مجموعة علاقات تحليلية واسعة ويمكن استنباط بدائل من حزم السياسات المالية والنقدية والتجارية، إذ نجد أن التجربة الصينية بالمقارنة مع التجربة المكسيكية في التحول نحو اقتصاد السوق تحملت كلف أقل وهو ما توضحه المؤشرات الأخرى كذلك ،اذ حققت الصين متوسط معدل عام لنمو الناتج القومي للمدة (١٩٨١-٢٠٠٧) بلغ (١٠%) كزيادة سنوية، بينما حقق الاقتصاد المكسيكي متوسط معدل نمو سنوي للناتج القومي للمدة (١٩٨٢-٢٠٠٧) قدره (٢%) . كما وان الاتجاه العام للميزان التجاري للاقتصاد الصيني كان قد حقق فائض بالاتجاه العام للمدة (١٩٧٨-٢٠٠٧) عدا الأعوام (١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٥، ١٩٨٠، ١٩٧٩، ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٣) إذ كان متوسط العجز للميزان التجاري فيها بلغ (٦-) بليون دولار ،بينما حقق الفائض التجاري متوسط قدره (٣١) بليون دولار لبقية الأعوام ،اما الاقتصاد المكسيكي فقد حقق الاتجاه الفائض للميزان التجاري للأعوام داخل المدة (١٩٨٢-٢٠٠٧) متوسطا قدره (٧) بليون دولار للأعوام التي حققت فائض، أما العجز فكان متوسطه قد سجل ما قدره (١٠-) بليون دولار في الأعوام التي حققت عجزا .

لم يتخلص الاقتصاد المكسيكي من المديونية الخارجية على الرغم من عمليات الإصلاح الاقتصادي ،والتي يمكن أن تتحول إلى كلفة اقتصادية في حال عجز الاقتصاد عن التخلص من هذه الديون التي يمكن ان تعكس حالة السالبية في تكوين رأس المال الثابت ،خصوصا أن العملية الإصلاحية في الاقتصاد المكسيكي بنيت في إطار الرؤية التحليلية العالمية للاقتصاد عبر مؤسسة النقد الدولي والمانحين للاقتصاد المكسيكي والمستندة إلى نظريات التجارة الخارجية الحرة ،مما يعبر عن وجه آخر من أن هذه الديون سيرتبط تلاشيها مع اتساع أفق تحقيق التجارة الخارجية الحرة من جانب ،وهو ما يبرر عدم المخاطرة في الاقتصاد نتيجة تبدل ملكية رأس المال فيه ون دولار للعام نفسه، وعاود الارتفاع الايجابي عام ١٩٩٥ مستفيدا من قرارات تحرير سوق رأس المال وتعويم العملة ودفعة الإنقاذ للاقتصاد المكسيكي ، إذ سجل الميزان التجاري فائض قدره (٧) بليون دولار ثم اتجه إلى الهبوط حتى عام ١٩٩٩ إذ سجل عجزا قدره (٥٠٥-) بليون دولار لنفس العام ،ثم لحقها اتجاه التحسن بعد العام ٢٠٠٠، اذ بدا العجز ينخفض من (٨-) بليون دولار للعام ٢٠٠٠ الى (٠٧-) بليون دولار عام ٢٠٠٧ مستفيدا الاقتصاد المكسيكي من تطبيق اتفاقيات (النافتا) عام ٢٠٠٠ .

في إطار احتساب حالة هذه المؤشرات في الاقتصاد الصيني ، نجد انه لم يتعرض إلى مستوى الكلف هذه طوال المدة المدروسة ، اذ للمدة (١٩٨٢-١٩٩٩) سجل التضخم متوسط معدل بلغ قدره (٩%) ، و(٣%) للبطالة للمدة (١٩٨٠-١٩٩٩) ، و(١١) للتضخم الركودي للمدة (١٩٨٢-١٩٩٩) ، بينما نجد متوسط معدل تلك المؤشرات للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) قد سجلت متوسط معدل قدره (٢%) للتضخم و(٤%) للبطالة ، و(٦) للتضخم الركودي .

وهنا نجد ان المؤشرات تلك في الاقتصادين المكسيكي والصيني قد أخذت تقترب من بعضها .

إرجاع حالة المؤشرات في ابتعادها عن بعضها للأنموذجين المدروسين للمدة قبل العام ٢٠٠٠ ، واقتربها من بعضها للمدة اللاحقة ، من أن جوهر العملية الإصلاحية هو ذاته في مضامينه، إذ أن الدول النامية التي تحتاج إلى التمويل الخارجي وتوسيع أفق علاقاتها التجارية ومساهمتها فيها لتوسيع قاعد التراكم الرأسمالي من جانب، والحصول على الموارد المالية من جانب آخر، ألا أن الاختلاف فيما يعبر عن كلف على الاقتصاد هو ما يتعلق بارتفاع معدلات التضخم والبطالة التي لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية هامة، وهو ما اشرنا إليه في تحليل.